النفط الكويتي يتراجع لأقل من 47 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 72 سنتا بتداولات نهاية الاسبوع ليبلغ مستوى 46,93 دولارا مقابل 47,65 دولارا للبرميل في التداولات السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية استقرت أسعار النفط الخام بعد أن أظهرت بيانات أميركية تراجعا كبيراً في مخزونات الخام في الولايات المتحدة بنحو 13٪ لينخفض الخام الأميركي بنحو 5 سنتات ليصل إلى مستوى 46,73 دولارا للبرميل فيما استقر خام برنت عند مستوى 50,27 دولارا للبرميل.

النفط يعاني تحت وطأة تراجع أسواق المال الأميركية والآسيوية

أسعار النفط حائرة بين شح المعروض وتراجع أسواق المال العالمية

وكالات: استقرت أسعار النفط دون تغير خلال تعاملات نهاية الاسبوع حيث تجاذبها بيع واسع النطاق في شتى الأسواق ومؤشرات على شح تدريجي لإمدادات الخام. وبلغ خام القياس العالمي برنت 51,12 دولارا للبرميل لكنه مازال باتجاه تراجع أسبوعي بنحو 2٪.

ووصلت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط إلى 47,17 دولارا للبرميل لكنها صوب تراجع أسبوعي يتجاوز 3٪.

وتعاني أسعار النفط تحت وطأة تراجع أسواق المال عموما بما فيها أسواق الأسهم الأميركية والآسيوية التي تشهد عزوف المستثمرين وسط شكوك متزايدة في قدرة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على تنفيذ برنامجه الاقتصادي وهو ما يوازن أثر المؤشرات على شح المعروض بأسواق الخام.

وكانت إدارة معلومات الطاقة الأميركية قالت إن مخزونات الخام في الولايات المتحدة انخفضت للأسبوع السابع، لتهبط 8,95 ملايين برميل إلى 466,5 مليون برميل، مسجلة أدنى مستوياتها منذ يناير 2016.

غير أن مخزونات البنزين لم تنخفض كالمتوقع، وأظهرت البيانات أيضا أن إنتاج الخام في الولايات المتحدة ارتفع إلى 9,5 ملايين برميل يوميا من 9,4 ملايين قبل أسبوع. وقد يزيد نمو الإنتاج الأميركي من تخمة المعروض العالمي التي دفعت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) وبعض المنتجين المستقلين لخفض الإنتاج بهدف تعزيز الأسعار.

واستقرت مخزونات البنزين دون تغيير، في حين أشارت التوقعات في استطلاع لرويترز إلى انخفاضها 1,1 مليون برميل.

وتعهدت أوبيك وبعض كبار المنتجين خارجها ومن بينهم روسيا بتقييد الإنتاج. ويظل إنتاج النفط الأميركي مرتفعا نحو 12٪ منذ منتصف 2016.

وارتفع الدولار إلى أعلى مستوياته في نحو ثلاثة أسابيع مقابل سلة عملات رئيسية مما ضغط على أسعار الخام. ويصبح النفط أعلى تكلفة لحملة العملات الأخرى عندما يرتفع الدولار، حيث تحول بعض المستثمرين إلى النفط والذهب كملاذين آمنين الأسبوع الماضي عندما تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية.

وأظهرت بيانات رسمية أن مصافي النفط الصينية عملت في يوليو بأدنى معدلات يومية لها منذ سبتمبر. وفاق التراجع التوقعات ما أثار المخاوف بشأن وضع الطلب الصيني ومستوى المخزونات المحلية.

وقال جون كيلدوف من أجين كابيتال «يتفحص الناس ميزان العرض والطلب بعناية.. لاحظنا في الأسابيع القليلة الماضية نموا قويا للطلب لكن هذا يقلب ذلك الوضع رأسا على عقب».

وعلى صعيد اخر توقعت شركة البترول الوطنية الصينية (سي.إن.بي.سي) المملوكة للدولة أن يصل استهلاك الطاقة في الصين ذروته عند 4,06 مليارات طن من المكافئ النفطي بحلول عام 2040. ويأتي التوقع الجديد للموعد متأخرا عن تقديرات العام الماضي وعند مستوى أعلى لحجم الطلب. وجاءت الأرقام في تقرير الشركة السنوي لتوقعات الطاقة على المدى الطويل.

وكان تقرير العام الماضي توقع بلوغ ذروة الطلب في عام 2035 عند 3,75 مليارات طن من المكافئ النفطي.

وتوقعت الشركة أن يبلغ الطلب في ثاني أكبر اقتصاد في العالم أعلى مستوى عند 690 مليون طن سنويا بحلول عام 2030 مقارنة بتقديرات العام الماضي عند 670 مليون طن سنويا بحلول 2027.

وفي شأن آخر تدرس واشنطن فرض عقوبات على قطاع النفط الفنزويلي ردا على الحملات التي يشنها الحزب الاشتراكي الحاكم على مسؤولين وأحزاب معارضين للحكومة. وقد يتسبب فرض حظر على الخام الفنزويلي في توقف الواردات الأميركية منه والبالغة نحو 740 ألف برميل يوميا. ويقول محللون وتجار إن الصين والهند، أكبر مشتريين للخام الفنزويلي بعد الولايات المتحدة، لديهما مجال لزيادة وارداتهما في حين تسعى شركات تكرير أخرى في شمال آسيا، تملك معدات متطورة بما يكفي لتكرير الخام الفنزويلي الثقيل، للاستفادة من هذه الإمدادات.

توقعات بزيادة نمو الإنتاج الأميركي من تخمة المعروض العالمي

الدولار ارتفع إلى أعلى مستوياته في ثلاثة أسابيع وضغط على أسعار الخام

زيادة حصة أحد كبار الملاك في «الرابطة» لـ 9,44٪

زادت شركة أولاد اسماعيل دشتي وشركاهم للتجارة والمقاولات من حصتهم في ملكية شركة رابطة الكويت والخليج للنقل «الرابطة» الى 9,44٪ بزيادة تقارب 0,9٪ مقارنة بملكيتها السابقة البالغة 8,6٪ وذلك بحسب التقرير اليومي للتغيرات في الافصاح عن المصالح ببورصة الكويت.

تتوزع هيكلة ملكية كبار الملاك الذين تزيد ملكيتهم على 5٪ في شركة الرابطة بين مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات بنسبة ملكية 14,07٪ تليها شركة سكيلر جروب للتجارة العامة والمقاولات بنسبة 10,41٪ ثم اقل كبار الملاك ملكية وهي شركة اولاد اسماعيل دشتي بنسبة 9,44٪.

تغيير 92 تصنيفاً مصرفياً إلى سلبية بالنصف الأول

«فيتش»: نظرة أكثر سلبية للبنوك العالمية

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ان التوزيع العالمي للنظرة المستقبلية لا يزال غير مستقر.

واوضحت الوكالة أن 13٪ من تصنيفات المصدر ذات نظرة مستقبلية سلبية و/او تحت المراقبة، مقابل 5٪ فقط بنظرة مستقبلية ايجابية.

وكشفت الوكالة انها غيرت 92 تصنيفا مصرفيا، مبينة ان اتجاهات التصنيف المصرفي العالمي سلبية بشكل حاد في النصف الأول من عام 2017.

وذكرت ان تخفيض التصنيفات تجاوز إلى حد كبير رفع التصنيفات، مما جعل النصف الاول من العام الحالي اكبر فترة نصف سنوية من حيث التذبذب في السنوات الأخيرة.

71 تخفيضاً ائتمانياً مقابل 21 رفعاً فقط

وكان هناك 71 تخفيضا مقابل 21 رفع تصنيف، مع ملاحظة ان أكثر من نصف التخفيضات كانت متعلقة بإعادة تقييم قوة الائتمان السيادي.

واشارت الوكالة الى ان الاسواق الناشئة هيمنت على التغيير الذي طرأ على تصنيفات تخلف المصدر عن السداد حيث كان هناك 57 تخفيضا مقابل 8 حالات رفع تصنيف، وذلك مقارنة مع 14 تخفيضا في التصنيف و13 حالة رفع تصنيف في الاسواق المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر ان الوكالة خفضت 36 تصنيفا لتخلف المصدر عن السداد في الشرق الأوسط وأفريقيا و11 تصنيفا مماثلا في الاسواق الناشئة في الاميركيتين، في حين كان جميع رفع التصنيفات الثمانية من نصيب الاسواق الناشئة الاوروبية.

وذكرت الوكالة ان نصيب الاسواق الناشئة من النظرة المستقبلية السلبية (البالغ 18٪) انخفض في النصف الاول من 2017 حيث اصبحت النظرة المستقبلية مستقرة في كل من تركيا والمملكة العربية السعودية وكوستاريكا وجنوب أفريقيا (بعد تخفيض التصنيفات)، وفي كولومبيا وبنما في نهاية النصف الأول من العام الحالي، وجاءت نسبة 80٪ من تصنيفات النظرة المستقبلية السلبية او الموضوعة تحت المراقبة من دول الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ولا سيما البرازيل (14) وقطر (9) والمكسيك (7).

وكان هناك فقط 2٪ من البنوك في الاسواق الناشئة حصلت على تصنيف نظرة مستقبلية إيجابية.

وفي الاسواق المتقدمة، تجاوزت النظرة المستقبلية الايجابية في نهاية النصف الاول من 2017 والبالغة 8٪ بصورة طفيفة التوقعات السلبية التي بلغت (7٪).

ويرجع ذلك أساسا إلى مراجعة وتعديل النظرة المستقبلية بشأن ستة بنوك يابانية وستة اخرى إيطالية من سلبية الى مستقرة.

وفي جميع الحالات باستثناء واحدة في إيطاليا، تبين ان المراجعة تعكس إجراءات التصنيف السيادية.

وتتركز تصنيفات النظرة المستقبلية الإيجابية في أوروبا، لاسيما في إسبانيا حيث إنها تعكس تحسن نوعية الأصول في القطاع المصرفي الذي استمد الدعم من الانتعاش الاقتصادي.

الـ GIG ECONOMY.. سوق العمل المستقبلي

أصبح العمل غير المنتظم وغير المرتبط بعقد تقليدي واقعا جديدا في سوق العمل مع انتشار تطبيقات مثل «أوبر» مما لا شك فيه هو أن الخدمات التي تقدمها شركات مثل بلو وديليفرو مفيدة للمستهلك، ولكن السؤال يكمن فيما إذا كانت هذه الشركات تخلق فرص عمل توفر راتبا عادلا وضمانات وظيفية كافية، وتبين تلك الشركات أن العمل المستقل جذاب للعاملين نظرا لمرونة مواعيد العمل واستقلالية تنفيذ المهام.

يعمل 162 مليون شخص في أوروبا والولايات المتحدة في سوق العمل المستقل المعروف بالـ «gig economy» ليمثل هؤلاء ما بين 20 و30٪ من القوى العاملة بحسب تقرير لشركة الاستشارات «ماكينزي»، فعلى سبيل المثال، أسست السيدة فيونا مكلنتوش شركة بلو منذ 4 سنوات لتوفير خدمات تجميل سريعة في أي مكان وفي أي وقت، يمكن حجزها من خلال منصة إلكترونية أو تطبيق على الهاتف الذكي.

ويعمل لدى بلو حاليا 22 موظفا دائما و350 موظفا حرا أو ما يعرف بـ «freelance» يعملون على أساس نظام العمولات ويشكلون جزءا من الـ gig economy.

ولكن الوظائف المستقلة لا توفر مزايا العمل الدائم من حد أدنى للأجور، أو راتب شهري مضمون، أو إجازات مرضية، أو تأمين صحي.

وهذا ما يصفه الخبراء بـ «المرونة المحدودة» بمعنى أن العامل يتحمل عبئا كبيرا لعدم معرفته بتوقيت الطلبية القادمة ولا يمكنه ضمان راتب محدد، لذا فضلت شركة «laundrapp»، التي توفر خدمة غسل وكي الملابس عبر تطبيق إلكتروني، تعيين موظفين دائمين.

وبحسب التقديرات يعمل 5 ملايين عامل في «gig economy» في بريطانيا.

بناء عليه، ينصح تقرير حكومي بخلق فئة جديدة من العمل تدعى dependent contractor أو شخص متعاقد يتمتع ببعض الضمانات مثل حد أدنى للأجر وإمكانية التقدم الوظيفي.

من جانبها، رحبت «أوبر» بالمزيد من الوضوح حول فئات التوظيف المختلفة، لافتة إلى أنها أدخلت مزايا جديدة منها تأمين ضد المرض والحوادث، وتعمل حاليا على إدخال نظام للإكرامية الإلكترونية وتعويضات لوقت الانتظار.

ولكن شركة توصيل الوجبات «ديليفيرو» حذرت من أن زيادة القيود في الـ gig economy قد تضر النمو في هذا القطاع.

من جهة أخرى، تشير التوقعات إلى زيادة القوة العاملة المستقلة حول العالم خلال السنوات المقبلة مع إقبال عدد أكبر من العاملين على الوظائف غير المنتظمة، لذا يشدد الخبراء على أهمية تحديث قوانين العمل وقوانين حماية الموظفين لتتماشى مع التطورات الجديدة التي يحملها سوق العمل المستقل. ويمثل جانبا آخر من الاقتصاد المتميز بسوق عمل مرن في القوانين والتنظيمات الجديدة التي تساعد على بدء بزنس جديد من المنزل دون الحاجة الى العديد من المباني والتراخيص والتجهيزات والتي تعوق انطلاق العديد من الأفكار المبادرة التي يمكن لها ان تتحول لاستثمار كبير في المستقبل يساعد في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وهو ما شهدته الكويت مؤخرا بإطلاق رخص العمل الحر متناهية الصغر والتي تسمح ببدء أعمال من المنزل دون الحاجة الى تعقيدات بدء العمل التقليدي في الماضي.